

## إقفال محطات غير شرعية في الشمال ومصادرة معدّاتها شهادة لـ"النهار": مستمرون في مكافحة كل المخالفات محفوظ: وقف البرامج المخلة بالأداب... وإلا عقوبات

عشرة، اشار الى ان "الحملة بدأت من زغرنا وطرابلس، وتشمل بقية المناطق تباعا، من اجل قمع كل المخالفات على الترددات". وقال: "من عام، بدأنا العمل على تعزيز امكانيات الهيئة، ووضعنا آلية تنسيق مع القوى الامنية. وقد ركزنا في المرحلة الاولى على ضبط المخالفات على الخدمات الخليوية GSM. وسنستمر في ضبط مختلف انواع المخالفات، في اطار خطة شاملة".

### محفوظ

وحذر رئيس المجلس عبد الهادي محفوظ "الاذاعات غير المرخصة من تكرار مخالفتها والعودة الى البث، لأن ذلك ستستتبعه تدابير وملاحقات قضائية". وتمنى على "كل الراغبين في انشاء اذاعات التقدم بطلبات الى المجلس الوطني لنيل الترخيص، علما ان المخطط التوجيهي الرقمي سيؤخذ في الاعتبار في مرحلة قريبة"، مؤكدا ان "حملة ضبط المخالفات مستمرة".

### متري

وعلق وزير الاعلام طارق متري في تصريح على اقفال هذه المحطات غير الشرعية قائلا: "الاجهزة الامنية هي التي تنفذ القانون. وهذا امر طبيعي جداً. ووزير الاعلام لا علاقة له بهذا الامر، بل يجيب فقط عما اذا كانت الاذاعة مرخص لها ام لا. واتصور ان ذلك سيشمل الجميع. وهناك ضرورة لوضع حد للفوضى في وسائل الاعلام، كالأذاعات غير الشرعية وغيرها ممن يتحايلون على القانون. ومن اولوياتي كوزير للاعلام العمل على تحديث القوانين وسد الفراغات، وخصوصاً أن ثمة قوانين قديمة لا تواكب التطورات".

ولفت الى "وجود اربع جهات معنية بموضوع الاعلام والتراخيص، وهي وزارة الاعلام ووزارة الاتصالات والمجلس الوطني للاعلام والهيئة الناظمة للاتصالات"، ورأى ان "هذا الامر يستدعي مراجعة شاملة للقوانين. وهذا ما اضعه في سلم اولوياتي، ليدرك الجميع ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به، وليصبح تطبيق القانون اسهل مما هو عليه اليوم".

### وقف البرامج المخلة بالأداب

من جهة اخرى، قال محفوظ ان "المجلس الوطني يزعم على رفع تقرير عن البرامج التلفزيونية التي تمس بالأداب العامة الى مجلس الوزراء، لاتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن". وقال لـ"النهار": "خلال الاجتماع الذي دعونا اليه الاثنين (غدا) ممثلي الاعلام، سنطلب بوضوح وقف هذه البرامج. واذا لم يتجاوب معنا المعنيون، فستكون هناك عقوبات على المؤسسات المعنية بهذه المخالفات".

أوقفت قوة من مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية التابعة للشرطة القضائية، بالتنسيق مع "الهيئة المنظمة للاتصالات" والمجلس الوطني للإعلام، عدداً من اذاعات FM غير مرخص لها في طرابلس، بموافقة النيابة العامة التمييزية، وذلك "في بداية حملة تشمل كل المناطق"، على ما أكد رئيس الهيئة الدكتور كمال شحادة لـ"النهار". واذا افاد ان "عدد الاذاعات التي شملها الاقفال حتى اليوم بلغ اربع"، أكد "الاستمرار في مكافحة كل المخالفات على الترددات الاذاعية وغيرها". سواصلت القوة كل معدات البث في الاذاعات المعنية، وختمت مكاتبها بالشمع الاحمر بناء على اشارة القضاء. وافادت معلومات ان من الاذاعات غير الشرعية التي اقفلت هي "مازيكا"، و"صوت الفن"، و"صوت الشمال".

### جهد... وتنسيق

واصدرت الهيئة والمجلس بيانا مشتركا اعلنا فيه "انهما بدأ، بمؤازرة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية التابع لقيادة الشرطة القضائية في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، اعتباراً من الجمعة 8 كانون الثاني الحالي، حملة لمكافحة اذاعات FM غير الشرعية، بسبب استعمالها ترددات راديوية غير مرخص لها". وافادا ان "الفرق الميدانية المعنية عملت على دهم بعض محطات البث الاذاعي العاملة التي تستعمل ترددات راديوية من دون نيلها الترخيص القانوني الذي يخولها هذا الحق، خصوصاً على نطاق البث FM، مما يتسبب بتشويش على الترددات المخصصة للاذاعات المرخص لها، كما على اجهزة الملاحة الجوية التابعة للطيران المدني، مع ما يستتبع ذلك من خطر على الملاحة العامة".

واشارا الى ان "هذا الجهد يأتي نتيجة التنسيق الدائم بين وزارة الاعلام والهيئة والمجلس، بعد استكمال الهيئة جهودها لرصد التعدييات على حيز الترددات وملاحقتها، وتحديد مصادر الاستعمال غير الشرعي، بحيث تبين لها، بعد جمع المعلومات، ان عدداً من مشغلي محطات الـFM غير الشرعيين يستعملون الترددات من دون نيلهم التراخيص اللازمة".

### شهادة

وقال الدكتور شحادة لـ"النهار" ان "الهيئة تلقت في المدة الاخيرة عشرات الشكاوى من حصول تشويش من مصادر غير معروفة. وبعد الدرس والبحث، تبين ان مصدرها اذاعات غير مرخص لها، وان هناك مخالفات في عدد من المناطق، مما ادى الى بدء حملة الدهم الجمعة". واذا افاد ان عدد الاذاعات المخالفة يزيد على